الأمم المتحدة E/CN.17/2000/5/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 January 2000
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة

٢٤ نيسان/أبريل ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

القطاع الاقتصادي/المجموعة الرئيسية: الزراعة

الزراعة المستدامة والتنمية الريفية: اتجاهات التنفيذ على الصعيد الوطني

تقرير الأمين العام

إضافة

بعض المعالم البارزة للاتجاهات الوطنية في الإدارة المستدامة للغابات

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	٣
أولا - الاتجاهات الأساسية في الإدارة المستدامة للغابات	٤-١٣	٣
ألف - الموارد الحرجية	٤-٧	٣
باء - صنع القرار	٨-١٣	٥

* E/CN.17/2000.

070300 030300 00-28447 (A)
0028447

ثانيا – تنفيذ مقترحات العمل التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ١٤-١٨ ٧

ثالثا – معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات ١٩-٢٠ ٩

رابعا – الخبرات المتعلقة بمنح الشهادات ٢١-٢٣ ١٠

خامسا – التحديات المقبلة ٢٤ ١١

مرفق – المعالم البارزة للتحديات الرئيسية المقبلة المبلَّغ عنها، حسب الفئات المختلفة من البلدان ١٢

مقدمة

١ - تلقي هذه الإضافة الضوء على بعض التطورات الوطنية الأخيرة في الإدارة المستدامة للغابات. ويستند التقرير حصرا إلى المعلومات الوطنية المقدمة عن الغابات إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة. وحتى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قدم ٣٤ بلدا معلومات عن الغابات إلى اللجنة في دورتها الثامنة[١]. واستخدمت هذه التقارير الوطنية أيضا في التقرير المتعلق بالفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن مكافحة إزالة الغابات[٢]، الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة بوصفها مديرة مهام.

٢ - وبالإضافة إلى التقارير الوطنية المقدمة إلى اللجنة[٣]، يوجد في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية كم كبير من المعلومات الوطنية عن الغابات والتقدم المحرز على الصعيد الوطني نحو الإدارة المستدامة للغابات. وقد جمعت معلومات ونشرت مؤخرا على نطاق عالمي في تقارير منظمة الأغذية والزراعة التالية: الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٨ بشأن حالة تنفيذ البرامج الوطنية للغابات والتقدم المحرز في تنفيذها، وحالة الغابات في العالم لعام ١٩٩٩[٤]، وتقييم الموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠.

٣ - وبناء على هذا الكم الضخم من المعلومات التي نشرت حتى الآن والتطورات الأخيرة في السياسات الحرجية الدولية فضلا عن الطابع المتعدد القطاعات الذي تتسم به المسائل الحراجية، (أي أن لها روابط بالعديد من القطاعات الأخرى)، استهدفت المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير الوطنية المتعلقة بالغابات إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة الاقتصار على طلب معلومات عن مسائل مختارة تتصل ببرنامج العمل الإجمالي للدورة الثامنة للجنة. وبناء عليه، يقدم هذا التقرير موجزا للاتجاهات الوطنية في الإدارة المستدامة للغابات مع التركيز على إدارة الأراضي عموما والفقر وجوانب الإنتاج والاستهلاك؛ وتنفيذ مقترحات العمل التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات؛ والعمل المتعلق بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات؛ فضلا عن الخبرات المتعلقة بمنح الشهادات.

أولا - الاتجاهات الأساسية في الإدارة المستدامة للغابات

ألف - الموارد الحرجية

٤ - يتبين من التقارير المتعلقة بالغابات التي قدمتها هذا العام بلدان في أجزاء مختلفة من العالم وجود اختلافات كبيرة بينها في التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات. فقد أشارت غالبية البلدان النامية المدارية إلى أن إزالة الغابات وتدهورها لا تزالان أخطر

مشكلتين؛ وتزداد خطورتهما في العديد من الحالات بسبب افتقار فقراء الريف إلى فرص بديلة مدرة للدخل فيضطرون إلى التوسع في زراعة الأراضي الحرجية، وبسبب إفراط الصناعة الحرجية في استغلال موارد الغابات واستخدامها دون تعقل في بعض الحالات. وبالمقارنة، شهدت معظم البلدان المتقدمة النمو زيادة في غطائها الحرجي ولكنها تواجه مشاكل فيما يتعلق بصحة الغابات، كالآفات والتلوث والنيران، في بعض الحالات. وهي تسعى أيضا بعزيمة أقوى إلى الأخذ بسياسات معززة لمفهوم التنمية المستدامة، وواجهت في هذا السياق مشاكل مقترنة بالتوفيق بين مصالح وأولويات مختلفة.

٥ - وتبذل جهود الآن في العديد من البلدان النامية المدارية لتحسين الحكم، فأنشئت آليات لتوجيه جزء من الزيادة في الإيرادات الآتية من زيادة الصادرات الخشبية نحو برامج إعادة التحريج، على سبيل المثال. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك صعوبات عامة لا يستهان بها في تنفيذ مفهوم الإدارة المستدامة للغابات ميدانيا بسبب الممارسات الاستغلالية التقليدية والثقافية وبسبب الافتقار إلى وسائل مكافحة الممارسات غير المشروعة. واعترفت بعض البلدان صراحة بأن العديد من الترتيبات القانونية والمالية التي اتخذت لمكافحة إزالة الغابات وتدهورها كان مصيره الفشل.

٦ - وأصبحت الغابات المزروعة هامة بصورة متزايدة للحد من استغلال الغابات الطبيعية للحصول على الخشب. وهذه القضية هامة بوجه خاص في البلدان النامية المدارية ولكنها ليست مقصورة عليها، إذ توجد في الصين مثلا، ضمن بلدان عديدة غيرها برامج ضخمة للتحريج. وهناك أيضا عدد مشجع من الأمثلة على مشاريع للتحريج في بلدان قلما وجدت فيها غابات طبيعية أو في بلدان تدمرت غاباتها تدمرا شبه تام عبر القرون، كإسرائيل وأوزبكستان وتركيا. وتعزى الزيادة التي شهدتها رقعة الغابات في البلدان المتقدمة النمو إلى التحريج في المقام الأول، لا سيما تحريج الأراضي الزراعية المهجورة. وحدث تحسن كبير أيضا في كفاءة استغلال الأخشاب في العديد من البلدان المتقدمة النمو وأخذت الغابات تستعيد صحتها شيئا فشيئا، ولكن لا تزال هناك مشاكل خطيرة تُعزى إلى التلوث الجوي وإلى الآفات والنيران، سواء محليا أو عبر الحدود. وأخذت صحة الغابات تستقر في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن تكن لا تزال بوجه عام أسوأ من المتوسط الأوروبي. فقد ذكر الاتحاد الروسي وكازاخستان، على سبيل المثال، أن النيران تشكل خطرا متزايدا على غاباتهما وتحديا كبير لخدماتهما الحرجية.

٧ - ويوجد أيضا اهتمام متزايد في جميع أنحاء العالم بإنشاء مناطق حرجية محمية، لا سيما على هيئة نظم إقليمية نموذجية. وعلى سبيل المثال، تعتزم الولايات المتحدة

الأمريكية، في واحد من أكبر الجهود التي بذلت على الإطلاق لحفظ الأراضي، أن تحمي من بناء الطرق والتعمير التجاري ١٦ مليون هكتار إضافية من أراضي الغابات المملوكة للدولة الاتحادية. وتهتم البلدان المتقدمة النمو التي تعلق فيها أهمية أقل على القيمة الاقتصادية للغابات أو التي زادت فيها أهمية الجوانب الترويحية والبيئية في نظر الجمهور اهتماما أكبر بزيادة المناطق المحمية من أجل حفظ التنوع البيولوجي وللأغراض الترويحية والعلمية. وركز العديد من البلدان الأوروبية حيث الأملاك الحرجية صغيرة بوجه عام على اتباع ممارسات محاكية للطبيعة على نطاق صغير من أجل حماية الموارد الحرجية.

باء – صنع القرار

٨ – تأثرت السياسات الحرجية الوطنية تأثرا متزايدا بعولمة قطاع الغابات وبالالتزامات الدولية، لا سيما المعقود منها في الاتفاقيات المبرمة بعد مؤتمر ريو، وإلى حد ما بالفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (١٩٩٧-٢٠٠٠)، بالإضافة إلى مختلف الترتيبات والمبادرات الإقليمية كمعاهدة أمازون التعاونية والعملية الحرجية للبلدان الأوروبية.

٩ – ومن الاتجاهات الجديرة بالذكر أن صنع القرار المتصل بالغابات أصبح قائما بصورة متزايدة على المشاركة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، ضمن غيرها. ولكن بعض البلدان اعترف بأن المشاركة الفعلية للمجتمع المدني لم تتحقق بعد بقدر كاف. وفي بعض البلدان، كالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وبلجيكا، بذلت الحكومة الكثير من الجهد للتشجيع على المشاركة ولكن العديد من أصحاب المصلحة لا يرى بالضرورة أن له دورا يؤديه في الإدارة المستدامة للغابات، على الرغم من تأثير أنشطته عليها.

١٠ – وأفاد العديد من البلدان بأن البرامج البيئية الوطنية، ومعها في بعض الحالات البرامج الوطنية للغابات، تعمل كآليات تنسيقية شاملة للسياسات المتصلة بالغابات. وقالت عدة من بلدان أمريكا اللاتينية إنها تفتقر إلى آليات واضحة لتنسيق السياسات. وأشار أيضا عدد من البلدان المارة بمرحلة انتقالية ومن البلدان النامية إلى أن الإصلاحات الشاملة في القطاع البيئي غالبا ما تستأثر بالاهتمام والموارد على حساب قطاع الغابات وإلى أن التعاون والتنسيق بين هذين القطاعين لا يزال حالة نادرة.

١١ – وتبذل الآن جهود جادة لإنشاء برامج وطنية للغابات أو لتنقيح القائم منها وفقا لتوصيات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ولجعل هذه البرامج عنصرا أساسيا في

سياسات إدارة الأراضي وفي الاستراتيجيات الشاملة للتنمية المستدامة. وتشمل التوجيات الجديدة التي تؤثر في البرامج الوطنية للغابات ما يلي:

(أ) تكثيف الإدارة الحرجية والتوسع فيها، بما في ذلك تشجيع ملاك الأراضي من القطاع الخاص على الاشتراك بهمة في تخطيط إدارة الغابات؛

(ب) الانتقال من التخطيط القصير الأجل إلى التخطيط الطويل الأجل والمستدام لإدارة الغابات بالاستناد إلى نهج قائم على حفظ النظام الإيكولوجي وله روابط وثيقة بالإدارة الشاملة للأراضي؛

(ج) زيادة الاهتمام بحفظ التنوع البيولوجي وبدور الغابات في حماية الثروة المائية ومستجمعات المياه، وحماية التربة من التحات، وحماية الأراضي من التصحر، والحماية من الكوارث الطبيعية المتزايدة الحدوث كالجفاف والفيضانات والرياح العاصفة وتغير المناخ؛

(د) الاعتراف بأهمية دور الغابات في رفاهية الناس (الدخل والعمالة، من خلال إنتاج الأخشاب والمنتجات غير الخشبية والسياحة البيئية والصحة)؛

(هـ) تعزيز الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية المستدامة، بما في ذلك على سبيل المثال إعادة تدوير الورق. ومعدل إعادة تدوير الورق المستهلك عال نسبيا في بعض البلدان المتقدمة النمو، وإن كان يختلف بين بلد وآخر (إذ يبلغ مثلا نحو ٣٥ في المائة في بلجيكا و ٥٠ في المائة في استراليا و ٦١ في المائة في ألمانيا و ٧٥ في المائة في السويد). ولا توجد في معظم البلدان النامية برامج لإعادة التدوير، ولكن النفايات الخشبية الآتية من قَطع الأخشاب ومن صناعة الخشب المنشور، على سبيل المثال، تستخدم كمصدر للطاقة؛

(و) تطوير الصناعات الحرجية، بما في ذلك الاستغلال التجاري للمنتجات وزيادة قيمتها؛

(ز) توفير المدخلات المتعلقة بالبحوث بصورة مستمرة، وقد أكد على ذلك بوجه خاص الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا وسلوفينيا والصين وليتوانيا واليابان.

١٢ - وتكفل دساتير معظم البلدان المتقدمة النمو حقوق الملكية الأساسية. وقد أحرز بعض التقدم في جميع أنحاء العالم في الاعتراف أيضا بالحقوق العرفية والتقليدية. ومن بين الأمثلة على التقدم المحرز في هذا المجال ما يلي: حق السكان الأصليين في التفاوض فيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن أن تؤثر على استخدامهم لحقوقهم الطبيعية في الأرض والتمتع بها، وحق منع الاستكشاف التعديني في أراضيهم (أستراليا)؛ وإجراء تحقيقات في الوضع القانوني لحقوق الشعب الصامي الأصلي الذي يربي الأيائل في ملكية الأرض (السويد وفنلندا)؛

وإقامة حدود حيث درجت المجموعات على استغلال الموارد في الأراضي المملوكة للدولة الاتحادية (الاتحاد الروسي)؛ والاعتراف قانونا بحقوق الشعوب الأصلية (إكوادور والمكسيك) أو محاولات تحقيق هذا الاعتراف (تركيا وكوت ديفوار وهندوراس). ولا تزال الحقوق التقليدية والعرفية تفتقر أحيانا كثيرة إلى الأساس القانوني في العديد من البلدان النامية الأخرى. ومن أبرز التغيرات التي حدثت مؤخرا في البلدان المارة بمرحلة انتقالية تحرير إدارة الأراضي الحرجية المملوكة ملكية خاصة. ويشهد عدد الغابات الصغيرة المملوكة ملكية خاصة زيادة سريعة بسبب النشاط المكثف في إعادة حقوق الملكية والخصخصة. لذا، بدأ ينشأ أيضا حافز على التعاون بين ملاك الغابات والإدارة وكذلك على تقديم الخدمات الإرشادية للملاك الخواص.

١٣ - وتعوض الحكومة ملاك الأراضي أو مديري الغابات في بعض البلدان المتقدمة النمو عن توفيرهم فوائد بيئية غير سوقية للمجتمع. ويعتبر ذلك في بلدان أخرى جزءا من مسؤوليات المالك المنظمة، وقد يكون المالك في بعض الأحيان الحكومة نفسها دون غيرها، كما هي الحال في كازاخستان. ويوجه معظم الدعم، عندما يكون متاحا، نحو حماية الغابات من أجل حفظ القيم البيولوجية أو الثقافية، ولكنه يوجه أيضا نحو تحسين موائل الأحياء البرية والفرص الترويحية والمناظر الطبيعية وإتاحة إمكانية تمتع الجمهور بالغابات. وتعمد الحكومات عادة في البلدان التي توجد فيها غابات مملوكة ملكية خاصة إلى التعاقد مع ملاكها أو شراء أراض حرجية منهم لزيادة المناطق المحمية، كما هي الحال في أستراليا. ويتاح الدعم المالي أيضا في العديد من البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء لأغراض التحريج وإعادة زراعة الغابات منعا لزوالها أو من أجل إنتاج الأخشاب أو للمساهمة في التوازن الكربوني. وأفادت قلة من البلدان بأن ملاك الغابات أو مديري الأراضي الذين يديرون غاباتهم وفقا لمعايير الاستدامة التي وضعتها الحكومة (في بلجيكا مثلا) أو الذين وافقت الحكومة على خطط الإدارة المستدامة لغاباتهم (في الجمهورية الدومينيكية مثلا) يمكن أن يحصلوا على دعم مالي أو إعفاء ضريبي.

ثانيا تنفيذ مقترحات العمل التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات

١٤ - أنشئ الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات في عام ١٩٩٥ في إطار لجنة التنمية المستدامة لكي يواصل المداولات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسة الغابات في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأسفر العمل المكثف، في عام ١٩٩٧، عما يزيد على ١٠٠ مقترح للعمل متفاوض عليها تتعلق بعدد من المسائل المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات وموجهة إلى البلدان والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية.

١٥ - والبلدان النامية القليلة التي قدمت معلومات مفصلة بقدر أكبر عن تقييم جدوى مقترحات الفريق الحكومي الدولي اعتبرت هذه المقترحات مفيدة في توجيه السياسة الوطنية المتعلقة بالغابات، لا سيما فيما يتعلق بآثار الغابات على التنمية وتقييم الموارد الحرجية وإعادة التحريج والاستغلال المستدام للموارد. وعلى سبيل المثال، أكدت هندوراس التي قيمت جدوى مقترحات العمل هذه تقييما متعمقا في إطار ما يدعى بمبادرة البلدان الستة[٥] على إجراء تطوير شامل للسياسة العامة، بما في ذلك تعزيز المشاركة الشعبية، والبرامج الوطنية للغابات، والمعايير والمؤشرات، ومكافحة إزالة الغابات، والتنوع الاحيائي للغابات، فضلا عن تطبيق آليات مبتكرة لتمويل حفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام. وأكدت بعض البلدان تحديدا، كميانمار مثلا، على أهمية البرنامج الوطني للغابات بوصفه عملية معززة للتنمية الشاملة لقطاع الغابات وحفظ البيئة وإصلاح ما لحق بها من ضرر.

١٦ - وأفاد العديد من البلدان المارة بمرحلة انتقالية عن تقييمها لجدوى مقترحات العمل التي وضعها الفريق. ورأت هذه البلدان أن الفريق مفيد للغاية في توجيه السياسات الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالاتجاه الجديد نحو إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في وضع قوانين الغابات وسياساتها. وتولي البرامج الوطنية في هذه البلدان اهتماما خاصا للتحريج والتنمية الريفية وإصلاح الأراضي الحرجية المصابة بأضرار وتشجيع أنشطة القطاع الخاص وتقييم الاتجاهات الطويلة الأجل في عرض المنتجات الحرجية والطلب عليها.

١٧ - ونوهت البلدان المتقدمة النمو بوجه عام بإحراز تقدم، بفضل مقترحات العمل التي وضعها الفريق، في تنقيح البرامج الوطنية للغابات أو وضع الجديد منها؛ وتقييم الموارد الحرجية الوطنية، وإعداد المعايير والمؤشرات، وفيما يتعلق باشتراك أصحاب المصلحة المختلفين في صنع القرار. وأولي اهتمام أيضا للفوائد والوظائف المتعددة للغابات؛ ولمواصلة الحد من التلوث الجوي؛ وتحسين آليات التنسيق الوطنية؛ والمسائل التجارية، لا سيما منح الشهادات؛ والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات. وبالنسبة لبعض البلدان، لم تمثل مقترحات الفريق تغييرا جذريا لأن العديد من هذه المقترحات موجود أصلا، إلى حد ما على الأقل، في الممارسات والقوانين القائمة في هذه البلدان.

مجالات الاهتمام الجديدة في المداولات المتعلقة بالسياسة العالمية للغابات

١٨ - بالإضافة إلى التأكيد بوجه خاص على أهمية بعض المواضيع التي سبق بحثها خلال عمليتي الفريق والمنتدى، أدرجت البلدان بعض المسائل الإضافية التي رأت أنها ستكون مفيدة

لو اشتمل عليها أي ترتيب دولي متعلق بالغابات يتخذ مستقبلا، ومن هذه المسائل ما يلي (دون ترتيب محدد):

(أ) تحسين دعم إدارة الغابات، بما في ذلك تحسين تحديد الموارد التقنية والمالية الوطنية والدولية وترتيب أولوياتها، فضلا عن طرق ووسائل تحسين مكان قطاع الغابات في التعاون الإنمائي وفي استراتيجيات التنمية المستدامة؛

(ب) ضمان المراعاة الصحيحة في الصكوك الأخرى لنتائج عملية الفريق والمنتدى (لا سيما بروتوكول كيوتو[٦] الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٧])؛

(ج) تحسين آليات تنسيق السياسات فيما بين القطاعات؛

(د) زيادة مشاركة أصحاب المصلحة على اختلافهم وتشجيع التعاون فيما بينهم؛

(هـ) وسائل تحسين الاتصال وتوعية الجمهور؛

(و) تحسين نظم المعلومات والبحوث المتعلقة بالغابات، لا سيما وسائل تقدير قيمة الغابات؛

(ز) دعم تدابير اتقاء الكوارث الطبيعية (التعرض لها)؛

(ح) مسائل محددة تتصل بالغابات والتنمية الريفية؛

(ي) مكافحة نيران الغابات، بما في ذلك إنشاء شبكة رصد للتنبؤ بها ومنعها في الوقت المناسب.

ثالثا معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات

١٩ - يوجد اهتمام واسع ومتزايد بالعمل المتعلق بمعايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات. فقد أبلغت كل البلدان تقريبا عن اضطلاعها بأنشطة في إطار المبادرات الإقليمية والدولية للمعايير والمؤشرات، ومنها عملية البلدان الأوروبية المتعلقة بالغابات، وعملية مونتريال، ومبادرات المنطقة الأفريقية الجافة وشمال أفريقيا والشرق الأدنى وأمريكا الوسطى، واقتراح تارابوتو، ومبادرتا المنظمة الدولية للأخشاب المدارية والمنظمة الأفريقية للأخشاب. ووضع العديد من البلدان أيضا مجموعته الوطنية الخاصة من المعايير والمؤشرات ويستخدمها كأداة لتقديم التقارير ووضع السياسات ورصدها.

٢٠ - وجمع العمل المتعلق بالمعايير والمؤشرات بين جماعات مختلفة من أصحاب المصالح وحسن تعريف مفهوم الإدارة المستدامة للغابات والتفاهم المتعلق به. واشار العمل الوطني في العديد من البلدان إلى نقص البيانات اللازمة لقياس الاستدامة في إدارة الغابات، لا سيما فيما يتعلق بالتنوع الأحيائي والمسائل الاقتصادية الاجتماعية. وأفادت عدة بلدان عن مواجهتها صعوبات في الحصول على البيانات المتعلقة بالغابات المملوكة للقطاع الخاص. ومع ذلك، فقد تجلت نتائج هذا العمل في بعض الحالات الأخرى، في تنقيح السياسات والبرامج الوطنية بموجب إجراءات تصحيحية، ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى التحسن في هذا المجال. ومن بين التحديات المقبلة التي أشير إليها ضرورة ترويج التوسع في استخدام المعايير والمؤشرات في التقارير الدولية، فضلا عن تحقيق التوافق على نطاق أوسع بين مختلف المبادرات الدولية.

رابعا الخبرات المتعلقة بمنح الشهادات

٢١ - حظي منح شهادات الإدارة الحرجية بمزيد من الاهتمام في الآونة الأخيرة. ويجري الآن في العديد من البلدان بحث وإعداد مخططات لمنح الشهادات على أساس طوعي، بمبادرة تأتي عادة من المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة أو من القطاع الخاص، وما يتصل بذلك من معايير لمنح الشهادات الحرجية، وقد بدأ العمل ببعض هذه المخططات والمعايير. وعلى سبيل المثال، منحت شهادات لمساحات كبيرة نسبيا تصل إلى عدة ملايين من الهكتارات في السويد (مجلس رعاية الغابات) وفي فنلندا (وفقا لمعيار وطني استهله القطاع الخاص). وذكرت بعض البلدان أن مخططات منح الشهادات تمكنت من جعل الممارسات الإدارية في بعض المناطق الحرجية تتفوق على القواعد المشرعة.

٢٢ - ويرى بعض البلدان أنه يكفي لمنح شهادات للمنتجات الحرجية أن تكون هذه المنتجات مستمدة من غابات تُدار وفقا للقواعد التنظيمية الوطنية الراهنة، بينما تقول بلدان أخرى إن معايير منح الشهادات ينبغي أن تكون أشد من القواعد التنظيمية الوطنية. وقد أثرت هذه الآراء المتضاربة على تطوير بعض المخططات. وبناء عليه تختلف شروط منح الشهادات حاليا اختلافا كبيرا، وقد سبب ذلك أيضا بعض البلبلة لدى المستهلك. وقد أدت التغيرات السلبية الأخيرة التي شهدتها أسواق الخشب في بعض البلدان إلى تباطؤ الخطوات الملموسة نحو إقامة نظام لمنح الشهادة.

٢٣ - وتعتبر الشهادات إجمالا أداة واحدة ضمن أدوات أخرى ترمي إلى تعزيز الإدارة المستدامة للغابات ولتزويد المستهلك بمعلومات عن الخشب الآتي من غابات تدار على نحو مستدام. ووفقا لبعض التجارب الريادية الصغيرة في بلجيكا، لم تؤثر شهادة مجلس رعاية الغابات على الأسعار حتى الآن. وهناك أيضا أمثلة على مواجهة الصناعات صعوبة في دخول

الأسواق، كصناعة الأثاث التي لا تستعمل أخشابا مصدقا عليها (سلوفينيا). ورئي أن عمليات وضع معايير ومخططات لمنح الشهادات إنما يساعد على بناء الكفاءة والتوعية لدى المشتركين من أصحاب المصلحة. ولكنها أدت في بعض الحالات إلى مصادمات بين جماعات البيئة التي تؤيد عادة مجلس رعاية الغابات وغيرهم من أصحاب المصلحة.

خامسا – التحديات المقبلة

٢٤ – كانت أخطر التحديات التي تكرر ذكرها في التقارير الوطنية المتعلقة بالغابات، المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة، خفض المعدل المخيف لإزالة الغابات؛ ومواصلة حماية الغابات في إطار ممارسات الإدارة المستدامة للغابات وزيادة مساحات الغابات المحمية؛ والارتقاء بمستوى المؤسسات الوطنية؛ وإعداد دراسات تقييمية وقواعد بيانات للموارد الحرجية بشكل متواصل (انظر المرفق). وعلى الرغم أيضا من إحراز تقدم بدرجات مختلفة في التنسيق بين قطاع الغابات والقطاعات المتصلة به على الصعيد الوطني، فإن زيادة تحسين هذا التنسيق لا تزال هدفا مستمرا فيما يتعلق بضمان إيلاء اعتبار كاف لجميع القضايا الحرجية المشتركة بين القطاعات. ومن بين التحديات الهامة المذكورة أيضا إقامة صناعة حرجية حسنة الأداء توفر صلة وصل هامة في معادلة الإدارة المستدامة للغابات.

الحواشي

(١) هذه البلدان هي الاتحاد الروسي، استراليا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، أوزباكستان، آيسلندا، باراغواي، بلجيكا، بوليفيا، تركيا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، الصين، فنلندا، كازاخستان، كوبا، كوت ديفوار، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ميانمار، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. وقدمت اللجنة الأوروبية أيضا معلومات.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E. 93.I.8)، والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٣) قدم أيضا ما يزيد على ١٠٠ بلد معلومات وطنية عن الغابات إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة (١٩٩٧) كجزء من الموجز القطري تشمل معلومات متعلقة بجميع فصول جدول أعمال القرن ٢١. وكل هذه المعلومات متاح على شبكة الإنترنت وفي الموقع التالي: http://www.un.org/esa/agenda 21/natlinfo/.

(٤) روما، منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٩.

(٥) ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، فنلندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس.

(٦) FFCC/CP/1997/7/Add.1، الفصل الأول، المقرر ١/م أ ٣، المرفق.

(٧) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.

مرفق

المعالم البارزة للتحديات الرئيسية المقبلة المبلَّغ عنها، حسب الفئات المختلفة من البلدان

تؤكد **البلدان المتقدمة النمو ذات النسبة المرتفعة من الغطاء الحرجي** على الوظائف المتعددة للغابات وعلى تحقيق التوازن بين كل جوانب الإدارة المستدامة للغابات. وتتصل التحديات الرئيسية بما يلي:

- تشجيع الإنتاج والاستهلاك بأسلوب مستدام، بما في ذلك استخدام الأخشاب؛
- إبراز القضايا الاقتصادية الاجتماعية، مثل العمالة؛
- تحسين صحة الغابات.

وتركز البلدان المتقدمة النمو ذات النسبة المنخفضة أو المنخفضة نسبيا من الغطاء الحرجي على الجوانب البيئية والاجتماعية للإدارة المستدامة للغابات، لا سيما حفظ التنوع البيولوجي والأنشطة الترويحية في الغابات. وتتصل التحديات الرئيسية بما يلي:

- التحريج، لا سيما بقصد التخفيف من التغير العالمي للمناخ؛
- الحفاظ على أنشطة التعاون المتصلة بالغابات وتحسينها.

وتستخدم **البلدان النامية (أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية) ذات النسبة المرتفعة من الغطاء الحرجي** غاباتها للتنمية الاقتصادية بوجه خاص. وتتصل التحديات الرئيسية بما يلي:

الأخذ بمفهوم الادارة المستدامة للغابات في السياسات وفي الممارسة العملية، لا سيما من أجل الحد من المعدلات المخيفة لإزالة الغابات؛

- إقامة هياكل مؤسسية فعالة؛
- إقامة صناعة حرجية جيدة الأداء والقضاء على قطع الأشجار بصفة غير مشروعة ومكافحته؛
- مواصلة النظر في القيم البيئية للغابات.

وتستخدم **البلدان النامية (أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) ذات النسبة المنخفضة من الغطاء الحرجي** غاباتها لأسباب العيش. وتتصل التحديات الرئيسية بما يلي:

- تحسين أوضاع فقراء الريف المعتمدين على الغابات بتوفير بدائل مدرة للدخل؛
- التحريج وإعادة الأراضي الحرجية المتدهورة إلى ما كانت عليه؛
- تعزيز دور الغابات في مكافحة تحات التربة والتصحر.